متفرقون نقف وموحدون نسقط

كان عام 1968 عام الثورة. ما بدأ في (جامعة) السوربون في باريس كاحتجاج طلابي على المناهج التي عفا عليها الزمن وكذلك على التهديد بتخفيض عدد الطلبة سرعان ما انتشر مثل النار في الهشيم ليطال أوروبا والولايات المتحدة. لكن الإثارة لم تكن مقصورة فقط على الجامعات. فالسيد دي هوك ، مدير من الدرجة المتوسطة في بنك سياتل، توقف عن متابعة الدراسة في إحدى الكليات الأهلية بعد سنتين فقط من انضمامه وكان في طريقه لبدء ثورة من صنعه الخاص؛ ثورة قد تحمل بعض الدروس المهمة للاتحاد الأوروبي. لقد جادل كثير من الناس أن انقاسامات أوروبا ستمنعها من ترك بصماتها الحقيقية على الساحة العالمية، لكن ثورة دي هوك برهنت بالمقابل أنه بالإمكان السيطرة على العالم من دون أن توجد ثمة سلطة مركزية بيروقراطية.

بدأت رحلة السيد هوك عندما عينه المقر العام لمصرفه في لجنة كانت تعمل على إستراتيجية تجارية لمعالجة بطاقات المصرف بنك أمريكارد التي لم تعد تستجيب للمتطلبات التجارية. كانت الخلفية قاتمة؛ بطاقات الأئتمان لم يمر عليها سوى عشر سنوات والصناعة الأئتمانية الوليدة كانت في حالة من الفوضى. لقد رمى البنك الملايين من البطاقات غير المرغوب فيها على عامة لا تحمل أي شكوك بصددها،

وليس لها خبرة بهذا النوع من التسهيلات الأئتمانية. قدرت الخسائر المالية من جراء ذلك بمئات الملايين من الدولارات؛ لقد أفلس حاملو بطاقات الأئتمانات وشعر السياسون بالخطر وشنت وسائل الإعلام حملة شعواء من اللوم والنقد.

وهكذا بدلا من أن يطور البنك سياسة مالية إستراتيجية جديدة اقنع السيد هوك رؤساءَه بخلق منظمة من نوع جديد: فيزا كارد. كان هوك مصمما على المضي والذهاب إلى أبعد من التركيبة التقليدية للشركات التي كانت نتاج الثورة الصناعية وخلق شركة جديدة مؤسسة على مبادئ أيديولوجية: كان يريد إقامة شبكة. كان يريد التوصل إلى منتج يكون له حضور عالمي ولكن بالوقت ذاته يحافظ على روح المنافسة بين البنوك مما يحملها على الإبداع والتجديد.

المبدأ الأساس يقوم على تأسيس شركة لا تتكون من حاملي الأسهم بل من اعضاء؛ هؤلاء الأعضاء سوف يملكون الشركة للأبد ولكن ليس بوسعهم بيع حصصهم أو شرائها مما يعني أنه يستحيل على أي عضو من الأعضاء التمكن من السيطرة على الشركة ككل. ما أراده هوك هو إنشاء شركة في غاية اللامركزية وفي قمة التعاون؛ فالسلطة والمبادرة وصناعة القرار والثروة بيد الأعضاء. ما بدأ على أنه مجموعة لا تتعدى اصابع اليد من البنوك المتواضعة في اثنتي عشرة دولة فقط، نما وتحول لشركة كبيرة يملكها الآن أكثر من إحدى وعشرين مؤسسة مالية في مئة وخمسين دولة. واليوم تحتل شركة فيزاكارد بمفردها أكبر حصة في إنفاق المستهلك وتقدر بـ 2.7 بليون دولار سنويا، وتخدم ستمئة مليون

شخص وتتابع أيضا نموها بمعدل 22 ٪ سنويا.

وبالرغم من قدرة شركة الفيز الاقتصادية الهائلة إلا أنها فعليا ليست إلا شركة نحيفة للغاية ليس فيها إلا إدارة مركزية صغيرة للغاية وموظفون لا يتجاوزون الثلاثة آلاف منتشرون في اثنين وعشرين مكتبا في أنحاء العالم. وتعتمد الشركة في نموها وصلابتها ونجاحها على تمكين الآخرين من التفوق والابداع. هذا بالضبط ما يجب أن تكون عليه الشركة حسبما يقول هوك. ويتابع هوك قائلا: «كلما كانت الشركة أفضل كلما كانت أقل بداهة. نحن نحاول فيما يخص بطاقات الفيزا أن نخلق شركة غير مرئية والحفاظ عليها بهذا الشكل؛ النتيجة هي التي يجب أن تكون ظاهرة وليس الهرمية ولا الإدارة».

أوروبا الشركة

رغم أن (مونت) كان زمنه قبل زمن السيد دي هوك ووفد من عالم مختلف عن عالم هوك، إلا أن المبادئ التي روج لها تحمل تشابها مميزا مع تلك المبادئ التي حولت شركة فيزاكارد إلى أنجح الشركات في التاريخ العالمي. ومع أن قلة من الناس تعي ذلك إلا أن الاتحاد الأوروبي الذي أوجده مونت أقرب في الشبه لشركة فيزا منه للدولة؛ الاتحاد الأوروبي هو شبكة لا مركزية تملكها الدول الأعضاء.

إن المقرات العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي تشهد على ذلك. كما أن مبنى جستوس ليبسيوس يبدو وكأنه جاء من الفضاء الخارجي وهبط في بروكسل ليشوه منظر جسر ديكو بفنه البديع وقاعدة تماثيله الرخامية.

هذا البناء المستطيل الشكل والمتوشح بالحجر الرماي والزجاج العاكس الممتد على مساحة 215 ألف متر مربع يحيط بقاعة هائلة وله ممرات تقود لمكاتب السلطة والنفوذ بطول أربعة وعشرين كيلومتر مربع. هذا البناء يشبه اللعبة الروسية؛ القشرة الخارجية نسخت ذاتها بالتمام من الداخل ويضم عشرات من الغرف المستطيلة في وسط كل منها طاولة مستطيلة وثمة فتحة في وسطها، والطاولات مرتبة تماما استعدادا للمفاوضات الأوروبية وعليها أسماء خمسة وعشرين عضوا من الدول الأعضاء وميكروفانات طويلة ونحيفة ودفاتر للكتابة ومجموعة من أقلام الرصاص الحمراء. يوجد في بعض الغرف أيضا أكشاك للمترجمين لترجمة ما يدورمن كلام بخمسة وعشرين لغة أوروبية. هذا البناء مثله مثل المصنع بالنسبة إلى الأتفاقات الأوروبية؛ ولأن الاتحاد الأوروبي ليس دولة بل شبكة، فإن المفاوضات ليست نشاطات تمارس في دوام غير كامل بل أنها تستمر يوميا وعلى مدار الساعة. ويشبه الاتحاد بذلك البنوك التي تملك «فيزا» وتديرها، فحكوماته الوطنية هي التي تضع الأجندة لمستقبل أوروبا.

ويجتمع زعماء الحكومات أربع مرات في السنة في هذا البناء وسط هرج ومرج كبيرين من الدعاية وبحضور فريق من الإعلاميين يصل تعداده إلى الآلاف. ويعقد فيه ما بين الثمانين والتسعين اجتماعا لهيئات مجلس الوزراء الأوروبي في السنة ويحضرها وزراء الزراعة والمالية والصحة وغيرهم بهدف الموافقة على سياسات تتعلق بكل اختصاص وزاري على حدة. ويعمل مع هؤلاء الوزراء مجموعات من الموظفين

الحكوميين. فلجنة الممثلين الدائمين تضم سفراء من كل الدول الأعضاء ومسؤولة عن الموافقة على تسعين ٪ من التشريعات الأوروبية. ويعمل تحت إشرافها أيضا مجموعات ورش عمل تعد الأتفاقيات في كل من السياسات المختلفة.

إن العملية المتبعة معقدة لكنها تسمح لكل دولة أو برلمان في الشبكة الأوروبية هذه أن يعبر عن رأيه. وقبل الوصول إلى اتفاقية في الدائرة السحرية في بروكسل فإن البرلمانات الوطنية تخول حكوماتها بالتمسك بموقف وطني واضح. وبعد اتخاذ القرارات فإنها تخضع لعملية مراجعة دقيقة وشاقة من البرلمان الأوروبي باعضائه السبعمئة والاثنين والعشرين عضوا المنتخبين مباشرة ليمثلوا مواطنيهم في خمسة وعشرين دولة. وأخيرا فإن القوانين التي يوافق عليها تقرها محكمة العدل الأوروبية التي يرأسها قضاة يعينون من الدول الأعضاء والتي تتصرف كأكبر مرجع قضائي.

يحاول المؤرخون والعلماء السياسيون، في غرف الندوات المنتشرة في كل أنحاء العالم، فهم وتصنيف الاتحاد الأوروبي. والسؤال المطروح دوما في هذه الغرف: مَنْ يا ترى تلك الدول الذي سيقلدها الاتحاد الأوروبي في النهاية. هل ستكون الولايات المتحدة- ربما نموذج 1850 الفيدرالي؟ أو نموذج ألمانيا لما بعد الحرب؟ أو النظام السويسري حيث المناقشات السياسية الوطنية أقل أهمية بكثير من العراك المحلي والحاجة إلى السرية المصرفية؟ يتبنأ بعض هم بدولة بيروقراطية جاثمة على كل المناحي الحياتية على النمط النيوبلوي (نسبة إلى

نابليون) بينما يخشى آخرون من بناء نظام تزعزعه الخلافات ووشيك السقوط مثل الجمهورية الفرنسية الرابعة. لا يستطيع بعض الأمريكيين الصبر على تأخر الاتحاد في الوحدة وتطوير تركيبة فيدرالية وامتلاك دستور يفصل بوضوح بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية وينتخب رئيس واحد، وإعطاء البرلمان الأوروبي صلاحيات صناعة القوانين على شاكلة البرلمانات المحلية. بعبارة أوجز، يريدون من الاتحاد أن يكون لديه رقم هاتف واحد (يمكنهم الرجوع اليه). لكن عبقرية مونت تكمن بقدرته على خلق بنية سياسية تختلف تماما عن البنية التقليدية للدولة الوطنية.

ومع أن الفيدراليين لا يزالون يحلمون ببلد يدعى أوروبا، وبعض الأحيان يتظاهر الاتحاد الأوروبي بأنه دولة لها علمها الخاص وجواز سفرها ونشيدها الوطني، لكنه رغم هذا يختلف اختلافا بينا عن الدولة. والإتحاد مثل شركة فيزا هو شبكة لا مركزية أنشئت لتخدم أعضاءها من الدول. إن الاتحاد الأوروبي منظمة نحيفة (مثل الهيكل العظمي) يترك القوة الحقيقة للدول الأعضاء المسؤولة عن الأشراف على الأغلبية من نشاطات الاتحاد وتنفيذها. هذه الهيكلية التي لا نظير لها سمحت للاتحاد الأوروبي للنمو من خلال دعم أعضائه لكنها بالوقت ذاته غيرَّت كليا طبيعة السياسات العالمية.

قلب ميزان القوى

إذا ما كان للقرن الأوروبي الواحد والعشرين ذي الطابع السلمي أن يستفيد من حكمة مصري في أمريكي، فإن فظائع القرن الواحد

والعشريـن يمكن بالتالي تتبع أثرها لمصرفي من ايطاليا. هذا المصرفي هو لورانزوا دي ماديسي التي حكمت عائلته مدينة فلورنس الإيطالية في القرن الخامس عشر. كانت فلورنس آنذاك واحدة من خمس مدن على شاكلة دولـة تسيطر على الجزيرة الإيطالية بجانب روما ونابلز وفينس وميلان. هذه المدن كانت على درجة كبيرة من الثروة والغنى وفي تنافس لا يكل؛ في ذاك الوقت كان دخل فلورانس السنوي أعلى من ملك انكلترا، بينما كانـت عائدات فينس ضعفي عائدات إنكلـترا وأسبانيا. وفي عام 1454 اتصـل حاكم ميلان بحاكم فلورنس دي ماديسي مقترحا تشكيل تحالـف بين دولتيهما. كان يريد الأنقضاض على فينس قبل أن تصبح قويـة جدا وذات منعة. وافق ماديسي لكنه اشترط على أن لا يصار إلى تدمـير فينس لأنه قد يحتاج يوما مـا لقوتها لوقف روما. لقد تضمن رد ماديسـي العبـارة التاريخية التاليـة: « يجب الحفاظ علـى التوازن في شـؤون ايطاليا». ولذا فإنه ينسب إليـه الفضل بأنه أول شخص يتحدث بوضـوح عن ميـزان القوى؛ المبدأ الذي هو أحد أعمـدة الأمن الأوروبي (أو الفوضى الأوروبية) على مدى خمسمئة عام. كان المبدأ مؤسسا على فكـرة ميكانيكية قوامها أن مجموعة مـن الدول بحاجة لأن يكون توازن فيمـا بينها مثل الميزان الذي يستخدمه المصرفي في وزن الذهب، بحيث لا تسيطر دولة واحدة على القارة الأوروبية.

لقـد كان اختراع أوروبا للدولة الوطنية الصغيرة- وكذلك تأسيسها لنظـام يحول دون تمكـن دولة ما من السيطرة علـى الآخرين وتأسيس إمبراطوريـة- نعمة مزدوجة. لقـد أدت المنافسة الحاميـة فيما بينهم

(الـدول الأوروبيـة) إلى تمكينهـم من تطويـر أحـدث التكنولوجيا في العـالم، وسمحت للقـارة النائمة أن تهزم امبروطوريـات الشرق وتتبوأ الزعامـة العالميـة. لكـن منطـق ميـزان القـوى كان أيضـا استمرارية للحرب: حرب الثلاثين عام والحرب الألمانية الفرنسية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وكل هذه الحروب كانت تخاض بهدف الحيلولة دون تمكن أي دولة من السيطرة والهيمنة.

كل هـذا لم يعد يصبح قائما في أوروبا. لا أحد يخشى قيام ألمانيا أو فرنسـا لأن الـدول الأوروبية جمعت نفسها كلهـا بشبكة تربطهم جميعا بالقوانين واللوائح. وهكذا بدلا من التنافس فيما بينها لبناء ترسانة من الأسلحـة أو تأسيـس تحالفات إقليمية، فإن مصالحهـا أصبحت تدافع عنهـا وتحفظها الهشاشـة المتبادلة وتجميع السيـادات في بوتقة واحدة بالإضافة إلى الشفافية. لكن خارج رحم الاتحاد الأوروبي لا يزال مبدأ تـوازن القوى على قيد الحياة؛ المبـدأ لا يزال قائما بين الهند وباكستان وفي منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا والشرق الأقصى.

وبالرغم من أن تلك الدول تحاول إيجاد التوازن فيما بينها إلا أنه لا أحد منها ينصرف لوقف صعود أوروبا. في الحقيقة، لقد تمكنت أوروبا مـن قلب فكرة توازن القوى. ومع تصاعد نمـو قوة أوروبا تصبح أوروبا نقطـة جاذبة لجيرانهـا الذين يـودون الأنضمام إليها بـدلا من إيجاد التوازن معها. ويقول الأقتصـادي الأمريكي ريتشارد روزكراين أن هذا يحدث لأول مرة في التاريخ، فتصعد قوة عظمى من دون أن تحرض دولا أخـرى على التجمع والتوحد لمواجهتها. وقد أبـرز الأقتصادي ريتشارد

في استطلاع مميز عن تشكلات الإمبروطوريات والدول، أن كل دولة كبرى بدءا من إسبانيا في القرن السادس عشر إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وألمانيا واليابان والإتحاد السوفياتي في القرن العشرين وكذلك الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين أثارت جيرانها للتوحد ضدها. إذن، لماذا تمكنت أوروبا من أن تصبح أكثر توحدا وقوة من دون أن تثير أي عداوة؟

أحد الأطروحات المتداولة أن أوروبا قوة عظمى اقتصادية وليست سياسية. ويجادل وولتر راسل أن القوة الاقتصادية تجذب الناس إلى دائرتها بينما القوة السياسية تخلق العداوة. ويشرح نظريته هذه بالمقارنة بين القوة الاقتصادية وبين نبات آكل الحشرات؛ نبتة آكلة الحشرات تفرز عطرا طيبا فتجذب إلى نسغها الحشرات لتقع فريسة لا تستطيع الإفلات. هذا نوع من القوة الجاذبة التي لا مهرب منها، وعلى هذا النسق تعمل القوة الاقتصادية. وهناك شيء من الصحة في المقولة القائلة أن القوة الاقتصادية لا تثير نفس المخاوف التي تثيرها القوة السياسية في قلوب جيرانها. ولكن هذه القوة لا تشرح لماذا تبدو الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند متسامحين إزاء نمو الأقتصاد الأوروبي أكثر من تسامحهم إزاء اقتصادياتهم مع بعضهم. ويوجد في الولايات المتحدة جهاز كامل داخل وزارة الخارجية منشغل بالتفكير بضرورة موازنة نمو الأقتصاد الصيني وذلك رغم أنه استنادا لبعض التعاريف أصغر من اقتصاد ايطاليا. وبالمقارنة فإن أمريكا لا يعتريها سوى قلق طفيف إزاء الاتحاد الأوروبي الذي يعد اقتصاده الأكبر في العالم.

التفسير الأكثر إقناعا إزاء هذه المعضلة يكمن في طبيعة الاتحاد الأوروبي الفريدة من نوعها؛ فالاتحاد شبكة وليس دولة. وقد قارن علماء العلاقات الدولية العلاقات بين الدول بطابات البليارد على الطاولة. هذه الطابات قشرتها الخارجية صلبة ولدى اصطدامها بطابة أخرى ترتد كل منها عن الأخرى. ولكن بينما من السهل الأصطدام بدولة أخرى فإنه من الصعب الأصطدام بشبكة مكونة من مجموعة من الأصوات المتنافرة. ما هو مميز في شبكة من هذا النوع- أو ناد- هو فقدانها لوسط صلب مثل طابة البليارد؛ ولذلك عندما يحاول أحد موازنتها فإنه سيجر إلى محاورات مع أعضاء مختلفين. وأكبر دليل على هذا المثال هو الأزمة في العراق.

الوحش ذو الخمسة والعشرين رأسا

ثمة عدة مخلوقات في المثولوجيا الإغريقية أكثر قوة من الوحش الأسطوري الذي له جسد الثعبان وسبعة رؤوس، وكلما قطع رأس من رؤوسه ينمو مكانه رأسان. والإتحاد الأوروبي بإعضائه المتعددين يشبه وحشا اسطوريا حديثا. وكما اكتشف كولن باول (وزير الخارجية الأمريكية السابق) هذا الواقع عندما حاول أن يبني تحالفا دوليا من أجل اجتياح العراق؛ فكان كلما تمكن من إقناع بلد بالانضمام وجد بلدا آخر لا يزال يحمل شكوكا. في الفترة اللاحقة على الأجتياح كان القول الرائج أن الأمريكين ربحوا، لأنهم استطاعوا أن شق صفوف أوروبا وتفوقوا على بعضها بإجتياحهم العراق حسب شروطهم، ومن دون موافقة الأمم المتحدة وضد رغبات الأغلبية من المواطنين الأوروبيين.

ويبـدو أن جملـة في مقال نشرتـه صحيفة الفايننشـال تايمز في الثاني عشر من مارس، عام 2003 وذلك عندما كان الجنود يستعدون لاجتياح العراق، قد عبرت عن هذا الواقع أفضل تعبير: «الضحية الأولى في هذا الحرب (الحرب العراقية) هي أوروبا».

يعتقد معظم الناس أن العراق كان كارثة لأوروبا وأنا اشاركهم كربهم في الذيول السياسية التي ترتبت على الأجتياح. لكن بنظرة فاحصة على مـا حدث يمكننـا رؤية بعض الأيجابيات الوافدة من هـذه الحرب. لقد استطـاع المشـروع الأوروبي أن ينجو من صدام القطـار العابر للاطلسي واستطاعـت الأجنـدة الأوروبيـة المتعـددة الثقافات العودة مـن جديد. وبالرغـم من أن القارة انقسمت تكتيكيـا إزاء كيفية التعامل مع الولايات المتحـدة إلا أن كل الـدول الأوروبية المشاركة في الاتحاد تتشارك في ثلاثة أهداف: الحفاظ على العلاقات الأطلسية واستعادة سلطة الأمم المتحدة والحيلولـة دون تحـول الحـرب الوقائية الأحاديـة إلى مبـدأ من مبادئ القانون الدولي. وبطريقة ما فإن أوروبا استطاعت أن تفي بهذه الأهداف الثـلاث، ليـس عن طريق تشكيـل جبهة موحدة إنما بالحـوار مع أمريكا مـن خلال أطراف أوروبيـة متنافسة. إن المفاوضـات في الفترة السابقة على الحـرب كانت تشبه في نواح عديدة أفـلام هوليود التي يخوف فيها الشرطـي الشرير المتهم ويحملـه على الخضوع، بينمـا الشرطي الطيب يحاول أن ينال ثقته؛ لكن كليهما يحملانه في النهاية على الأعتراف.

في عام 2003 كانت العلاقات الأطلسية على وشك أن تتهاوى عندما ألحـق وزير الدفـاع الأمريكي دونالـد رامسفيلد، ألمانيا «بـدول مسببة

للمشاكل» مثل إيران وليبيا وشبه وزير العدل الألماني الرئيس جورج بوش بهتلر. وبدت بالتالي مقولة روبرت كيغن الرائجة، بأن أوروبا وأمريكا مثل طبقتين من الأرض تتحركان باتجاه معاكس، حقيقة لا يمكن دحضها. لكن بنظرة فاحصة على الأحداث فإن مجرد حقيقة أن بعض الدول الأوروبية دعمت الحرب على العراق نجت العلاقات الأطلسية. وطالما أن جورج بوش بحاجة لبلير ليقف بجانبه فإن ثمة دافع لامريكا أن لا تنتهج نهجا تخريبيا إزاء مشروع أوروبي تقدره الحكومة البريطانية.

لقد هُمشت الأمم المتحدة واستهزئ بها خلال عقد التسعينات؛ لقد بدت عاجزة أمام المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين في رواندا والصومال وكذلك جرى تجاهلها في كوسوفو ولم يدفع الأعضاء الكبار فيها مستحقاتها المالية المتوجبة عليهم. ولكن في الفترة السابقة على الحرب ضد العراق تحولت المنظمة إلى المكان الصلب الذي تطرح فيه المبادرات وتتخذ فيه القرارات التي على أساسها تشن الحرب. هكذا لأول مرة منذ أزمة الصواريخ الكوبية طغت على وسائل الأعلام الطروحات الدرامية الدائرة في الأمم المتحدة وانضم الرأي العالمي داعما لقضية الأمم المتحدة. والآن تحولت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لتعطي مصداقية لمجلس الحكم العراقي المحاصر وهو ما كان مرجحا أن تفعله في أثناء اجتياحها للعراق.

الأكثر أهمية أن نظرية الحرب الوقائية قد اندثرت في رمال الصحراء. لقد حددت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية نظرية حرب تسمح للولايات المتحدة بمهاجمة أعداء محتملين قبل أن يشكلوا خطرا

مباشـرا علـى الأمـن الأمريكي. فالمحافظـون الجـدد في أوج طيشهم جادلوا بأن الولايات المتحدة قد تستفيد من نصرها في العراق بإطلاقها مـا أسموه «تداعي الدنميـو» الديمقراطي بحيث تصـل نتائج ما حدث في العـراق إلى سوريـا وإيران. إن التكاليف الماديـة والسياسية المترتبة علـى اجتياح العراق تجعل احتلالا آخرا أمرا مستحيلا لعدة سنوات في المستقبل. كذلك جعلت فرنسا وألمانيا أي خطوة مستقبلية من هذا النوع أكـثر صعوبة برفضهما إرسال جيوش إلى العراق أو المساهمة في تمويل إعادة إعماره.

كان سبـب هذا النجاح تركيبة أوروبا. وبينما كانت الولايات المتحدة تتابـع سياستها القائمة على فرق تسـد وتتحدث مع كل رأس من رؤوس الوحش الأسطوري، كانت الرؤوس الأوروبيـة مشغولة بمراقبة بعضها، وأقلمـة مواقعها حسبما ما هـو مناسب. بالطبع لم يكن ثمة خطة كبرى تقـف خلف مواقف الدول الشخصية، ومع وصول الأزمة إلى قمة أوجها لم يكـن إلا ثمة حوار محدود بين المعسكـرات المتنافسة؛ لكن كل خطوة أحادية اتخذتها دولة أوروبية إنما اتخذتها وهي على دراية تامة بما تفعله الـدول الأوروبية الأخرى. فلـم يكن بوسع الألمان سـوى اعتماد سياسة جريئـة وعدائية لأنهما يعلمـان أن «أوروبا الجديـدة» التي يقودها بلير واثنار وميلـر وبرلسكوني ستبقى على علاقة طيبـة مع بوش. وبالمقدار ذاتـه كان يعلـم طـوني بلير مهما ذهـب بعيدا في دعمـه للأمريكان في العـراق فإنـه من المرجـح أن يكون هـذا الدعم مرة واحـدة فقط ولن يتكرر مع إيران أو سوريا نتيجة عمق المعارضة في ألمانيا وفرنسا. وهكذا

فـإن حقيقـة أن الـدول الأوروبية تحظى بهـذا الإجماع علـى الأهداف الإستراتيجيـة – العلاقات الأطلسية ودعم القانـون الدولي والمعارضة للحرب الوقائية الأحادية – يعني أنه من دون أي محاولة رسمية لتنسيق مواقفها ستشع وتبرق تلك الأهداف والمبادئ.

لا يملـك الاتحـاد الأوروبي شرطيا شريرا وشرطيـا طيبا إنما تشبه حالـه حـال جهاز الشرطـة كله بما يحويه مـن عناطر طيبـة وعناصر شريـرة. وهكذا فالدول الأخرى ستبقى قادرة على إيجاد أحد الأعضاء أكثر تعاطفا مع قضيتها مما يؤدي إلى جذبها إلى مدار المفاوضات التي لن يكـون بمقدورها في الغالب الخروج منه. وفي نظام الاتحاد الأوروبي سيختبـئ آنـذاك الشرطي الجيد خلـف الشرطي الشريـر ويتمكن من الاستحصـال علـى تنـازلات. وعلـى سبيل المثـال، فإن حماسـة الدول الإسكندنافيـة وبريطانيا لتوسيـع الاتحاد سمح لـدول أوروبا الوسطى بأن تحافـظ على إيمانها وهي تنكب على عمليـة مؤلمة من الإصلاحات الداخليـة التـي يتطلبها الدخول للاتحـاد. وبالوقت ذاتـه، فإن شكوك الفرنسيـين سمح للمفوضية الأوروبيـة أن تحصل على تنازلات من تلك الدول في مفاوضات الأنضمام إلى الإتحاد. إن أحد العناصر البارزة في ديناميكيـة الشرطـي الشرير والشرطي الطيب هـو أنه رُغم الخلافات والاعتراضـات بين أعضـاء الاتحاد إلا أن أهدافهـم الجوهرية واحدة: الألتزام بالعمل الجماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والانخراط في التحاور والمفاوضات بدلا من استخدام القوة العسكرية. ولهذا فإن الدول التي تحاول أن تؤلب دول أوروبية على بعضها يبدو أنها في النهاية تنجر إلى تلك المبادئ والأهداف الأساسية.

رغم هذا النجاح فإن العديد من المتحمسين للمشروع الأوروبي لا يدافعون عن «شبكة أوروبا، لا بل حتى الذين يعترفون بأن تركيبة الشبكة تعمل لما فيه خير أوروبا في المجال الأقتصادي، سيقولون إنها مستحيلة في مجال السياسة الخارجية وذلك لأن تلك الشبكة مثل شركة الفيزا توفر لأعضائها الدخول إلى الوفرة الاقتصادية من دون أن تزيح المنافسة التي تحث على التجديد والاختراع. لكن المفارقة تكمن في أن أوروبا الشبكة، كما شاهدنا، سمحت للاتحاد الأوروبي بأن يصبح قوة عالمية مهابة وسمحت له بالمقدار ذاته بوقف العمل بمبدأ بتوازن القوى في القارة عبر قلب المبدأ ذاته.

إن أوروبا الشبكة لم تأت من جراء خطة مدروسة وواعية بل هي نتاج هدنة بين رؤية التقليديين لدولة الولايات المتحدة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية. لم يتيسر لأي من تلك الرؤى أن تحصل على دعم كاسح؛ ولن يتيسر لها. ومع تطور أوروبا في المستقبل فإنه يتوجب علينا أن ندعم تركيبتها الفريدة ونصلحها لجعلها تعمل لما فيه مصلحتنا.

بالطبع نحن بحاجة لأن نكون أفضل في إدارة الأنقسامات داخل أوروبا؛ فالجروح التي سببتها الأختلافات إزاء الحرب العراقية عميقة الغور وليس بوسع أوروبا أن تمزق ذاتها في كل مرة تقع فيها أزمة دولية كبرى. درس واحد مستقى من الحرب العراقية وهو أن الأوروبيين بمقدورهم أن يحصلوا على نفوذ أكبر إذا ما طوروا موقفا مشتركا قبل اندلاع الأزمة كما فعلوا إزاء ايران. ولكن يجب أنْ نعترف أنَّ استمرار الأختلافات في وجهات النظر هو عامل قوة بدلا من أن يكون عامل

ضعـف؛ ويجب أنْ نعـترف أنَّ التركيبة الأوروبية صلبـة بما فيه الكفاية لتلقـي اختلافات من الأحجام الكبرى. لقـد قال صموئيل بكيت إنه إذا لم تنجـح في المرة الأولى فأفضل لك أن تفشل وتفشل ثانية». إن عبقرية أوروبا هي في أنها تمضي قدما في محاولاتها وانها بعد كل نكسة تعرضت لها تنتفض وتعود أقوى مما كانت عليه.

obeikandl.com